

Distr.: General
1 November 2022
Arabic
Original: English



الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 29 من قرار مجلس الأمن 2608 (2021) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدّم، في غضون 11 شهراً، تقريراً عن تنفيذ القرار وعن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، بما يشمل تقييماً لقدرات قوات خفر السواحل الوطنية.
- 2 - ويغطي التقرير الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، كما يعرض الملامح البارزة للتطورات الرئيسية التي طرأت منذ التقرير السابق للأمين عام (S/2021/920). ومن خلال القرار 2608 (2021)، جدد مجلس الأمن، لمدة 3 أشهر، الأذونات الممنوحة على النحو المحدد في الفقرة 14 من القرار 2554 (2020) للدول والمنظمات الإقليمية المتعاونة مع السلطات الصومالية في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال، التي قدمت السلطات الصومالية إخطاراً مسبقاً بشأنها إلى الأمين العام. وبعد انتهاء سريان أحكام القرار، استمر التعاون الدولي مع السلطات الصومالية ودعمها فيما يتعلق بإتاحة تدابير لبناء القدرات لتعزيز المضي في تطوير قدرات الأمن البحري الصومالي، وفي دعم التدابير الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة، على النحو المبين في هذا التقرير.
- 3 - ويستند التقرير إلى المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ولجنة المحيط الهندي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والقوات البحرية المشتركة.



ثانياً - التطورات والاتجاهات والاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بالقرصنة قبالة سواحل الصومال

- 4 - استمر بذل الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بفضل العمل المتضافر لحكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي. وتوقفت العمليات البحرية الدولية داخل المياه الإقليمية للصومال عقب انتهاء صلاحية الأنونات ذات الصلة المنصوص عليها في القرار 2608 (2021)، وذلك في 3 آذار/مارس 2022. واستمر تقديم الدعم لمواصلة التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة وتعزيز قدرات الأمن البحري الصومالي.
- 5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُبلغ، مرة أخرى، عن وقوع حوادث قرصنة في المياه المحيطة بسواحل الصومال (انظر المرفق الثاني).
- 6 - ولاحظت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا والقوات البحرية المشتركة، في تقييمها القابل للنشر لتهديدات القطاع⁽¹⁾، الصادر في 1 أيلول/سبتمبر 2022، إلى أن القرصنة قبالة سواحل الصومال لا تزال تُكبح إلى حد كبير بفضل جهود منها الجهود المتضافرة التي تبذلها القوات البحرية واستمرار تطبيق أفضل ممارسات الإدارة⁽²⁾ من قِبل قطاعات النقل البحري. وعلى غرار السنوات السابقة، استُخلص من التقييم بأن الخطر المتمثل في أن تقع هجمات قرصنة خطرٌ منخفض لأن جماعات القرصنة الصومالية⁽³⁾ قد عملت على تنويع أنشطتها وحولت تركيز جهودها إلى العمليات الأقل خطراً. ومع ذلك، استنتج التقييم أن تلك الجماعات ما زالت لديها القدرة على القيام بأعمال انتهازية محتملة في المستقبل.
- 7 - وفي 22 آب/أغسطس، أرسل قطاع النقل البحري، بما في ذلك غرفة الشحن البحري الدولية، إخطاراً إلى المنظمة البحرية الدولية لإبلاغها بإلغاء تصنيف المنطقة في المحيط الهندي التي تشمل سواحل الصومال منطقةً شديدة الخطورة، وذلك اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

ثالثاً - الأنشطة البحرية والتنسيق البحري

- 8 - قبل انتهاء سريان أحكام القرار 2608 (2021)، واصلت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا العمل على ردع محاولات القرصنة قبالة سواحل الصومال ومنعها وقمعها بحماية ومراقبة السفن المعرضة لهجمات القرصنة، بما في ذلك سفن برنامج الأغذية العالمي.
- 9 - وبعد انتهاء صلاحية الأنونات المحددة في قرار مجلس الأمن 2608 (2021)، توقفت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا عن تنفيذ عملياتها في المياه الإقليمية

(1) هذا التقييم يُعدّ من قِبل القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا كي يُستَثار به في عمليات صنع القرار المرتبطة بإدارة المخاطر فيما يتعلق بمشغلي سفن البضائع وسفن الصيد التجاري الكبرى التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن وغرب المحيط الهندي.

(2) Baltic and International Maritime Council (BIMCO) and others, *Best Management Practices to Deter Piracy and Enhance Maritime Security in the Red Sea, Gulf of Aden, Indian Ocean and Arabian Sea*, 5th edition (Wetherby Publishing Group, Ltd., 2018).

(3) جماعات ينظمها أعضاؤها للقيام بأعمال القرصنة والسطو في البحر، ويكون ذلك عادة في حيز بحري جغرافي محدد.

الصومالية والمجال الجوي المرتبط بها اعتباراً من 3 آذار/مارس 2022، بينما واصلت العمل بشكل مستقل لمكافحة محاولات القرصنة المحتملة خارج المياه الإقليمية الصومالية والمجال الجوي المرتبط بها، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وواصلت فرقة العمل المشتركة 151 التابعة للقوات البحرية المشتركة أيضاً تنفيذ عمليات أمنية بحرية مركزة لمكافحة القرصنة في مناطق أعالي البحار المحيطة بالقرن الأفريقي.

10 - وواصلت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا، من خلال مركز الأمن البحري - القرن الأفريقي، ومقره في بريست بفرنسا، تيسير تحديد مواعيد القوافل التي تسيرها الدول التي تنتشر السفن الحربية بشكل مستقل عبر الممر الموصى به دولياً لعبور السفن. وقدم المركز، بالاشتراك مع مكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية، الإحاطة بأحوال المجال البحري على الصعيد الإقليمي وتلقى تفاصيل التسجيل الطوعي للسفن العابرة، على النحو الموصى به في أفضل ممارسات الإدارة.

11 - وواصلت القوات البحرية المشتركة العمل عن كثب مع القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا، وفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ومكتب المملكة المتحدة لعمليات الملاحة التجارية البحرية، وغير ذلك من المراكز الإقليمية للعمليات البحرية والمراكز الإقليمية لتنسيق عمليات الإنقاذ. وفي حين ركزت القوات البحرية المشتركة والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا على عمليات مكافحة القرصنة، فقد قدمت أيضاً تقييمات للتهديدات ونشرات الإخطار بالتهديدات المتصلة بالحوادث إلى قطاع النقل البحري العالمي، وتعاونت بشأن الحوادث البحرية بشكل أعم في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، مثل تقديم المساعدة إلى السفن التي تقطعت بها السبل والسفن المفقودة، وإجراء التحقيقات في عمليات الاقتراب المريبة والتصدي لحوادث السلامة البحرية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، وقعت القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا مذكرة تفاهم بشأن تبادل المعلومات مع المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر والمركز الإقليمي لتنسيق العمليات في سيشيل.

12 - وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقد المؤتمر التاسع والأربعون لآلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات، بشكل افتراضي، في 13 كانون الثاني/يناير و 2 شباط/فبراير 2022. واجتمع فريقان عاملان في 13 كانون الثاني/يناير لمعالجة قضايا القرصنة والأمن البحري عبر المحيط الهندي الأوسع نطاقاً وخليج عدن وبحر العرب وخليج عُمان. وتناول الفريقان العاملان طائفة واسعة من المسائل التي تؤثر في قطاع النقل البحري والجهات العسكرية صاحبة المصلحة على حد سواء. ومن المقرر عقد الدورة الخمسين للمؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، برئاسة القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا.

13 - واستمرت منظمة حلف شمال الأطلسي في تنفيذ عمليات الإحاطة بالأحوال البحرية قبالة سواحل الصومال وواصلت رصد الحالة فيما يتعلق بالقرصنة، بوسائل منها مركز النقل البحري التابع للنانو الكائن في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الذي يتفاعل بانتظام مع أوساط النقل البحري العالمي. وحافظت النانو على شراكاتها مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بمكافحة القرصنة وظلت تعمل بهمة في منديات مكافحة القرصنة ذات الصلة.

رابعاً - دعم التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة وتطوير القدرات الأمنية البحرية الصومالية

ألف - الأطر القانونية والسياساتية الوطنية

14 - واصلت هيئة الإدارة البحرية الصومالية، التابعة لوزارة الموانئ والنقل البحري، تلقّي الدعم التقني والتدريب في مجالات الامتثال للقانون البحري، وتسجيل السفن، وإصدار شهادات السلامة واعتماد أفراد الطواقم، من كل من بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، والمنظمة البحرية الدولية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

15 - وواصل الفريق العامل المعني بالإدارة البحرية الصومالية، المؤلف من ممثلين عن وزارة الموانئ والنقل البحري والشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبرنامج الأغذية العالمي، العمل من أجل تحقيق القدرة التشغيلية الأولية لتلك الإدارة في المجالات الأربعة المحددة، وهي الامتثال القانوني، وتسجيل السفن، وتنسيق البحث والإنقاذ في البحار، واعتماد أفراد الطواقم. وأبلغ الفريق العامل عن إحراز تقدم بشأن لوائح تسجيل السفن، حيث يعمل الشركاء الدوليون على معالجة حالات التأخير في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها لتحقيق القدرة التشغيلية الأولية، مع إعطاء الأولوية للامتثال القانوني والتنظيمي.

16 - ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال والشركاء الدوليون، بناء على طلب من المديرية البحرية بمكتب رئيس الصومال، الدعم للحكومة الاتحادية في صياغة مشروع الاستراتيجية البحرية الوطنية الصومالية. ويُتوخى من هذه الاستراتيجية أن تحل محل الاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية لعام 2013، وهي تعكس نهجاً أوسع نطاقاً يشمل مسائل جامعة مثل الأمن البحري والحوكمة والبيئة والشباب والاعتبارات الجنسانية.

17 - وواصلت المديرية البحرية جهودها، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لإعادة تنشيط اللجنة الوطنية للتنسيق البحري. وفي 6 آذار/مارس 2022، اجتمعت اللجنة التقنية التابعة للجنة الوطنية للتنسيق البحري، التي تضم ممثلين عن مختلف وزارات حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وفي ذلك الاجتماع، أحرز تقدم في استعراض الأولويات البحرية وفي إنشاء آليات التنسيق لتعزيز تنفيذ هياكل الحوكمة البحرية المرتبطة بالاستراتيجية الصومالية للأمن البحري والموارد البحرية، وأولويات خطة التنمية الوطنية، والالتزامات المقطوعة بموجب إطار المساءلة المتبادلة.

18 - وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال الدعم لحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وأصحاب المصلحة البحريين الصوماليين في النهوض بمبادرة المرأة في القطاع البحري. وعُقدت، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، خمس حلقات عمل تشاورية في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد ابتغاء وضع خطط عمل كل ولاية فيما يتعلق بالمبادرة. ونوقشت، في المؤتمر الاستشاري الوطني بشأن المرأة في القطاع البحري، المعقد في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، النتائج الرئيسية التي خلصت إليها الاجتماعات التي عقدتها الولايات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك تخصيص المنح الدراسية للنساء في القطاع، ودور المرأة في تنمية المجتمعات الساحلية والتنمية الاقتصادية، وزيادة عدد النساء في المناصب

العليا في القطاع. وقد أعدَّ مشروع خطة عمل وطنية معنية بالمبادرة تدعمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وهو في انتظار إقراره.

باء - دعم تعزيز قدرات إنفاذ القانون البحرية الصومالية

19 - تواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الجهود المبذولة من قِبَل الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال والشركاء الدوليين دعماً لبناء القدرات لسلطات إنفاذ القانون البحري الصومالية. وفي 19 أيار/مايو، عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، حلقة دراسية افتراضية لزيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بحوكمة المحيطات والتشريعات البحرية، بمشاركة مسؤولين وطنيين ومسؤولين من الولايات وأوساط أكاديمية.

20 - وفي 25 أيار/مايو، عُقد الاجتماع الافتتاحي لفريق عامل معني بالقوات البحرية وقوات خفر السواحل الصومالية، برئاسة وزارة الدفاع الصومالية ونائب قائد القوات البحرية وقوات خفر السواحل الصومالية، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في إطار النهج الشامل إزاء الأمن، وبمشاركة إيطاليا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا. وأقرت اختصاصات الفريق العامل ابتغاء إضفاء الطابع الرسمي عليه في إطار هيكل النهج الشامل إزاء الأمن، وابتغاء التمكين لاتباع نهج منسق في تطوير قطاع الأمن البحري في الصومال.

21 - وواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، تقديم الدعم لتدريب أجهزة إنفاذ القانون البحري على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات الأعضاء فيه ولتزويد تلك الأجهزة بالمعدات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، في سيشيل، نفذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامج العالم لمكافحة الجرائم البحرية، التدريب والمعدات للموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون البحري العاملين في موانئ الصومال الرئيسية، في مقديشو وبوصاصو وبربرة، بما في ذلك تنظيم عدة دورات تدريبية في مجال الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز.

22 - وقامت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال بتيسير ودعم إعداد وحدة الشرطة البحرية لميناء بوصاصو ووحدة الشرطة البحرية التابعة لقوة الشرطة الصومالية لحضور المناورات البحرية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2022 ومناورات كتلاس إكسبرس لعام 2022. ونظمت البعثة أيضاً دورات تدريبية في مجال إجراءات الزيارة والإنزال والتفتيش والاحتجاز والتنسيق العملي لفائدة وحدة الشرطة البحرية التابعة لقوة الشرطة الصومالية ووحدة الشرطة البحرية لميناء بوصاصو. وقدمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لبناء مرفق بحري يُستخدم قاعدة عملياتية يمكن لوحدة الشرطة البحرية التابعة لقوة الشرطة الصومالية أن تعمل انطلاقاً منها في المنطقة المحيطة بميناء مقديشو وعلى طول سواحل الصومال. وفي 30 آذار/مارس 2022، سُلمت المنشآت إلى وحدة الشرطة البحرية.

23 - وظل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المياه الساحلية والمنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال سائداً، وهو ما أعاق الجهود المتعلقة بالإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، حيث لا تزال

نظم رصد مصائد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها في الصومال في أولى مراحل تطويرها. وساهمت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال في وضع نظام لإدارة مصائد الأسماك وإعادة تنشيط فرقة العمل المعنية بالصياد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأعد البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامجاً صوماليا للعرض الإيضاحي في مجال إنفاذ القانون في مصائد الأسماك لتدريب فرق تفتيش السفن المشكلة من الموظفين المعنيين بحماية مصائد الأسماك، من الشرطة البحرية ومن المدعين العامين التابعين لمكتب المدعي العام. وفي إطار البرنامج، نفذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في شباط/فبراير 2022، بدعم من القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا، تدريباً على عمليات تفتيش السفن للموظفين المعنيين بحماية مصائد الأسماك الصوماليين وفرق تفتيش السفن الصومالية.

24 - وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال تقديم الدعم لوحدة الشرطة البحرية في مكتب المدعي العام في مقديشو، كما قدمت الدعم التقني للموظفين القضائيين البحريين، بوسائل منها إسداء المشورة إلى المدعين العامين بشأن الجرائم البحرية وتنفيذ تمارين لتعزيز التنسيق بين الشرطة والمدعين العامين على الصعيد الاتحادي. وقدمت البعثة الدعم لقوات خفر سواحل "صوماليلاند" لتطوير إجراءات تشغيل موحدة، وصيانة السفن وغيرها من المعدات بطريقة مستدامة، ومنع وقمع الاتجار والتهريب، بوسائل تشمل تنظيم دورة تدريبية لبناء القدرات في الفترة من 17 كانون الثاني/يناير إلى 23 شباط/فبراير 2022.

جيم - تقييم قدرات قوات خفر السواحل الوطنية

25 - لا تزال قدرات قوات خفر السواحل الصومالية محدودة، مع بعض الأنشطة البحرية التي تُنفذ على مختلف مستويات الولايات الأعضاء في الاتحاد في المنطقة المحيطة بسواحل الصومال. والقوات البحرية وقوات خفر السواحل الصومالية والشرطة البحرية على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات الأعضاء فيه هي الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في أنشطة محدودة ذات صلة بخفر السواحل.

26 - وتعمل القوات البحرية وقوات خفر السواحل الصومالية في المنطقة المحيطة بمقديشو ولا تزال إمكانية نشرها خارج البحر الإقليمي محدودة. وتتلقى تلك القوات حالياً دعماً وتوجيهاً دوليين مخصصين، وتقتصر قدراتها في الغالب على عمليات الدوريات وتفتيش السفن في المنطقة المحيطة بميناء مقديشو.

27 - وتعمل وحدات الشرطة البحرية على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات الأعضاء فيه. وتتلقى وحدة الشرطة البحرية التابعة لقوة الشرطة الصومالية، ومقرها مقديشو، التدريب والمعدات ودعم البنية التحتية من الشركاء الدوليين، مما يسمح لها بتنفيذ مهام النشر العملياتي المحدود النطاق على طول سواحل الصومال وتوفير قدرة أساسية للبحث والإنقاذ. وتتلقى وحدة ضبط الأمن البحري في بونتلانداً أيضاً دعماً من الشركاء الدوليين يتيح لها تنفيذ طائفة محدودة من قدرات إنفاذ القانون. وبالعكس ذلك، تقتصر وحدات الشرطة البحرية الأخرى في الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى المعدات الأساسية والبنية التحتية. وتوفر قوات خفر سواحل "صوماليلاند"، الذي تعمل أيضاً كوحدة للشرطة البحرية، قدرة محدودة في مجال الأمن البحري من حيث أمن الموانئ، والأمن في المناطق الساحلية، والرصد وضبط الأمن. وقد أدرجت جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، كل في خطة التنمية الخاصة به، إنشاء وحدة بحرية تابعة لشرطة الولاية.

دال - التعاون في مجال الملاحقات القضائية المتصلة بالقرصنة

28 - لم تعقد فرقة العمل المعنية بإنفاذ القانون التابعة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال أي اجتماع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفه أمانة فرقة العمل، التنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والقوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان 27 قرصانا مدانين يقضون مدد عقوبتهم في سجون صومالية يدعمها البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 20 منهم في مجمع السجون والمحاكم في مقديشو، و 7 آخرون في سجن غاروي المركزي في بونتلاند.

هاء - إشراك المجتمعات المحلية

30 - لا يزال استمرار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على طول سواحل الصومال يهدد تهديدا كبيرا سبل العيش لمجتمعات صيد الأسماك الساحلية التي تعتمد على الموارد الساحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت المجتمعات الساحلية بصورة متزايدة بأن مراكب الصيد المحلية تتعرض للمضايقة المباشرة من قبل السفن الصناعية.

31 - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بشأن جهود التدريب وبناء القدرات في قطاع مصائد الأسماك. ونُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدعم من الشركاء، أشغال بناء مركز تعاوني لمصائد الأسماك في ميناء كيسمايو ومركز لتعزيز سبل العيش في ميناء هوبيو. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم التقني للتدريب على مهارات صيد الأسماك وتجهيزها وقدمت منحة دراسية لعشرين طالبا لإكمال دراستهم الجامعية في تخصص "مصائد الأسماك وعلوم البحار".

خامسا - التعاون الدولي

ألف - فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

32 - عقد فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال اجتماعه العام الرابع والعشرين في 27 كانون الثاني/يناير، في شكل هجين. وحضر الاجتماع 145 مندوبا من 20 دولة و 37 منظمة إقليمية ودولية.

33 - وكان من بين النتائج الرئيسية للاجتماع العام الاتفاق على رؤية استراتيجية جديدة لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال في سياق نقصان مخاطر القرصنة قبالة تلك السواحل. ووافق فريق الاتصال على اقتراح الفريق التوجيهي للتخطيط الاستراتيجي الداعي إلى إعادة تنظيم فريق الاتصال ليصبح منتدى للحوار الاستراتيجي بشأن الأنشطة البحرية غير المشروعة في المنطقة ككل. واتفق المشاركون في الاجتماع العام على تغيير اسم فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ليصبح فريق الاتصال المعني بالأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب المحيط الهندي. ومن المقرر إجراء مزيد من المناقشات بشأن النطاق الجغرافي والوظيفي للفريق، مما قد يؤثر على تسميته.

باء - الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال

34 - وفقا للاتفاق الذي توصل إليه أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، في 19 حزيران/يونيه 2019، أُغلق الصندوق من الناحية التشغيلية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد أحد عشر عاما من التشغيل. وفيما يتعلق بجميع عمليات الصندوق الاستثماري، منذ إنشائه في 1 كانون الثاني/يناير 2010 حتى إغلاقه، ساهمت الجهات المانحة بما مجموعه 15 351 560 دولارا. وفي الاجتماع النهائي لمجلس إدارة الصندوق الاستثماري، أقر المشاركون بالمساهمة المقدمة للملاحقة القضائية للقرصنة واحتجازهم ولتعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري، مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية بشأن جهود بناء القدرات الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة. واعتمد مجلس الإدارة قرارا بتحويل الأموال المتبقية، عقب الإغلاق المالي للصندوق الاستثماري، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ مشاريع تتواءم مع أهداف الصندوق على النحو المنصوص عليه في اختصاصاته، ووفقا للاتفاق المبرم مع كل جهة مانحة.

جيم - تدابير التنسيق وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي

35 - بعد توقيع تعديل جدة لمدونة جيبوتي للسلوك في كانون الثاني/يناير 2017، واصلت المنظمة البحرية الدولية تقديم الدعم بأعمال الأمانة وتنمية القدرات للدول الموقعة على مدونة السلوك. وركز الدعم على بناء قدرات مستدامة في غرب المحيط الهندي وخليج عدن لمنع احتمال عودة أعمال القرصنة إلى الظهور وللتعاون بشأن التهديدات الأخرى لسلامة الملاحة وأمنها. ويتألف إطار مدونة جيبوتي للسلوك وتعديل جدة من لجنة توجيهية، وفريق عامل معني بتبادل المعلومات، وفريق عامل معني بتنسيق بناء القدرات، ومنتدى للجهات المانحة والشركاء المنفذين يعرف باسم أصدقاء مدونة جيبوتي للسلوك.

36 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الدول الموقعة على مدونة جيبوتي للسلوك على إقامة شبكة إقليمية قوية لتبادل المعلومات وعلى المبادرات الرامية إلى تعزيز الإحاطة بالأحوال البحرية من خلال التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإقليمية لتبادل المعلومات. وعلاوة على ذلك، ركزت الجهود على تعزيز بناء القدرات من خلال منتدى أصدقاء مدونة جيبوتي للسلوك. وتركز المدونة أيضا على تنفيذ رؤية مشتركة لتعزيز الأمن البحري في المنطقة، بوسائل تشمل قيام الدول الموقعة، بدعم من المنظمة البحرية الدولية، بوضع هياكل للجان وطنية للأمن البحري ولسجلات وطنية لمخاطر الأمن البحري واستراتيجيات وطنية للأمن البحري.

37 - وفي الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، عقدت الدول الموقعة لمدونة جيبوتي للسلوك اجتماعا إقليميا رفيع المستوى نُظمت خلاله مناقشات بشأن تحسين تنسيق جهود بناء القدرات في غرب المحيط الهندي وخليج عدن ابتغاء التصدي بشكل أكثر كفاءة لمجموعة من التهديدات الأمنية البحرية. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى، أعلنت الدول الموقعة لمدونة جيبوتي للسلوك العمل رسميا بمصفوفة لتنسيق بناء القدرات على الصعيد الإقليمي استحدثها الفريق العامل المعني بتنسيق بناء القدرات، بدعم من المنظمة البحرية الدولية.

38 - وواصل هيكل الأمن البحري المنشأ في إطار برنامج الأمن البحري، الذي تنفذه لجنة المحيط الهندي بدعم من الاتحاد الأوروبي، إجراء تمارين تتعلق بمختلف الجرائم البحرية مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما فيهم القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا، والقوات البحرية المشتركة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وقامت سبع دول موقعة على هيكل الأمن البحري، وهي جزر القمر وجيبوتي وسيشيل وفرنسا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس، علاوة على الدول الشريكة، بنشر ضباط اتصال لتعزيز

البرنامج. وأسهم البرنامج في تحقيق الاتساق بين الجهات المانحة الدولية في دعمها للجهود المبذولة بشأن الأمن البحري، وأمن الموانئ، ومكافحة الصيد غير القانوني، وغير ذلك من الجرائم البحرية.

دال - جهود الإفراج عن الرهائن وتقديم الدعم لهم

39 - أفادت الشراكة المعنية بدعم الرهائن بأنه لم يتبق رهائن قرصنة بحرية في الصومال، لكن هناك خمسة رهائن دوليين في البلد، أحدهم محتجز لدى جماعات يحتمل أن تكون لها صلات بجماعات قرصنة صومالية وبزعماء صوماليين لتلك الجماعات.

سادسا - ملاحظات

40 - يبرهن استمرار عدم شن هجمات القرصنة وارتكاب حوادث السطو المسلح قبالة سواحل الصومال على التقدم المحرز من خلال التدابير الشاملة التي تتخذها حكومة الصومال الاتحادية، والدول الأعضاء، والقوات البحرية، والمنظمات الدولية والإقليمية، وقطاع النقل البحري، والقطاع الخاص. وأود أن أشكرهم على التزامهم ومساهماتهم في هذه الجهود على مدى العقد الماضي.

41 - وبينما انتهت الجهود البحرية الدولية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية الصومالية بانتهاء صلاحية الأذونات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2608 (2021)، فإنني أشعر بالتشجيع إزاء استمرار أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها المجتمع الدولي، وهو يعمل بالشراكة مع حكومة الصومال الاتحادية، لدعم المضي في تطوير قدرات الأمن البحري الصومالي وبشأن تدابير التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة. وسيظل استمرار هذه الجهود أمرا حاسما في الفترة المقبلة لضمان عدم عكس اتجاه المكاسب الكبيرة التي تحققت خلال العقد الماضي.

42 - وأكرر نداءاتي السابقة لزيادة الدعم المقدم إلى حكومة الصومال الاتحادية في التصدي لمصادد الأسماك غير القانونية وغير المبلغ عنها وغير المنظمة، التي لا تزال تشكل تحديا كبيرا لسبل عيش المجتمعات المحلية وتؤثر على تلك السبل تأثيرا شديدا. ولذلك، يظل من الأهمية بمكان تقديم الدعم المستمر للمجتمعات الساحلية للتخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بذلك. وعلى نحو أكثر إجمالا، لا تزال هناك حاجة إلى بذل الجهود للتصدي للأسباب الجذرية للقرصنة. وتتيح التنمية المستدامة التي تشمل الجميع ولا تترك أحدا خلف الركب الحل الأكثر دوما لتلك الأسباب، وذلك ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأحث الشركاء على مواصلة ما يقدمونه من مساعدة في هذا الصدد. وينبغي أيضا زيادة الدعم المقدم إلى حكومة الصومال الاتحادية في تطوير قدراتها في مجال إنفاذ القانون البحري، بما في ذلك قدرات خفر السواحل.

43 - وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي ساهمت، لسنوات تتجاوز العقد، في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أُغلق تشغيله المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقدم الصندوق الاستئماني، خلال فترة تشغيله، دعما قيميا بغية تعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري والقدرات القضائية في الصومال والمنطقة، وتجديد المرافق الإصلاحية، وتقديم المساعدة إلى القراصنة، مشتبه فيها ومدانين، وتوسيع نطاق الإمام بقانون البحار ومعرفة الفرص المتاحة لتطوير اقتصاد مستدام قائم على المحيطات من خلال تنفيذ ذلك القانون تنفيذا كاملا فعلا، والمساهمة في التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة.

المرفق الأول

مساهمات الدول الأعضاء في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال

- 1 - ترد أدناه البيانات التي قدمتها الدول الأعضاء رداً على الفقرات ذات الصلة من منطوق قرار مجلس الأمن 2608 (2021).
- 2 - تساهم الدانمرك في مكافحة القرصنة في منطقة القرن الأفريقي من خلال دعم مؤسسات الحوكمة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحفاظ على قدرات الأمن البحري المحلية والإقليمية وتعزيزها، وببذل الجهود للتصدي للأسباب الجذرية الاجتماعية - الاقتصادية للقرصنة. وتواصل الدانمرك العمل عن كثب مع المجتمع الدولي كجهة مساهمة رئيسية في الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز ممارسة سلطة الدول في البحر. وتشارك الدانمرك في بناء قدرات الشرطة البحرية وقوات خفر السواحل في جميع أنحاء الصومال. وتقدم الدانمرك الدعم للبحوث والتحليلات المتعلقة بتعطيل طرق التهريب البحرية ومكافحة التمويل غير المشروع تعزيزاً لولاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الموكلة له بموجب قرار مجلس الأمن 2607 (2021)، ومن خلال إنشاء ورصد السجون حيث يُحتجز القراصنة المدانون في الصومال.
- 3 - تضطلع فرنسا بدور نشط على الصعيد الوطني في دعم الأمن البحري قبالة سواحل الصومال. وفرنسا، كدولة لها أراض على حافة المحيط الهندي وكدولة عضو في لجنة المحيط الهندي تولّت رئاسة اللجنة حتى أيار/مايو 2022، مستمرة في الدعوة إلى تولي زمام مسائل الأمن البحري على الصعيد الإقليمي. وتدعم فرنسا تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمن البحري الخاصة باللجنة، ومدونة السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن (مدونة جيبوتي للسلوك)، التي وقعتها 21 دولة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وشبه الجزيرة العربية بهدف إنشاء مراكز مترابطة لتجميع المعلومات البحرية. وتنفذ الأنشطة التي تضطلع بها فرنسا أساساً قبالة سواحل الصومال ضمن الإطار الأوروبي. وفرنسا هي أحد المساهمين الرئيسيين الثلاثة في القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا، بعد إيطاليا وإسبانيا. وقد حُدّد الأمن البحري أولويةً في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للقرن الأفريقي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في 10 أيار/مايو 2021 والتي تتضمن إشارات إلى عملية أتلانتا. ويوجد مقر عمليات العملية، منذ آذار/مارس 2019، في روتا بإسبانيا. ويوجد مركز الأمن البحري - القرن الأفريقي التابع للعملية، وهو نقطة الاتصال الأولى لمختلف الجهات الفاعلة البحرية، ولا سيما قطاع النقل البحري، في موقع مشترك مع مركز التعاون والتوعية في مجال المعلومات البحرية، في بريست بفرنسا، ويتولى تشغيله بشكل رئيسي عرقاء بحريون فرنسيون. وتساهم عملية أتلانتا بشكل فعال، باتخاذها إجراءات رادعة، في تخفيض عدد أعمال القرصنة في حوض الصومال، وعلى وجه الخصوص، في تقليص المنطقة الشديدة الخطورة التي حددها قطاع النقل البحري في أيلول/سبتمبر 2021. وبعد انتهاء سريان أحكام قرار مجلس الأمن 2608 (2021)، لم يعد مأذوناً بتنفيذ تدخلات في المياه الإقليمية للصومال. ووُسّع نطاق الولاية لعملية أتلانتا لتشمل، علاوة على مكافحة القرصنة التي لا تزال ولايتها الأساسية، مكافحة الاتجار بالمخدرات، ورصد السفن التي لا ترفع أعلاماً، وإنفاذ حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الصومال بموجب قرار المجلس 2182 (2014). وقد أسفر توسيع نطاق الولاية عن نتائج هامة. وتقدم فرنسا بانتظام العتاد الجوي والبحري في شكل دعم مباشر لعملية أتلانتا أو دعم مرتبط بها. واستناداً إلى الاتفاقات التي أبرمت مع الدول الساحلية لضمان الملاحقة

القضائية الفعلية للأفراد الذين أُلقي عليهم القبض في إطار عملية أتلانتا، نفذت فرنسا عمليات لضبط المخدرات في سياق الدعم المباشر المقدم خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. وتتعاون القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وتحيل إليها المعلومات المتعلقة بمسائل الأمن الإقليمي. وهذا التعاون يتيح فرصة التوصل إلى فهم شامل لقضايا الأمن البحري، مع مراعاة الصلة الوثيقة بين الاتجار غير المشروع والقرصنة. وصدر في أيلول/سبتمبر 2022 الاستعراض الاستراتيجي الشامل لعملية أتلانتا، كجزء من العمل المتعلق بالاستعراض الاستراتيجي الشامل والمنسق للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في الصومال والقرن الأفريقي. وستدعم فرنسا تعزيز التنسيق بين عملية أتلانتا والبعثة الأوروبية للإحاطة بالأحوال البحرية في مضيق هرمز، وهي العملية الأوروبية المخصصة في الخليج، التي أعيد تشكيلها مؤخرا. وسيؤثر بدء وجود بحري منسق للاتحاد الأوروبي في الشمال الغربي للمحيط الهندي أيضا على الهيكل العام للنهج الأوروبي إزاء السلامة البحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وعلى الصعيد الإقليمي، يساعد الاتحاد الأوروبي على بناء هيكل للأمن البحري في غرب المحيط الهندي. وتتألف مساهمته من البرامج الثلاثة التالية: (أ) برنامج الاتحاد الأوروبي للنهوض بالأمن البحري الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي - المحيط الهندي، بميزانية قدرها 37,5 مليون يورو تغطي الفترة 2013-2020 (اكتمل البرنامج)؛ (ب) المشروع الأول لبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، بميزانية قدرها 5,5 ملايين يورو تغطي الفترة 2015-2019، وهو مشروع مغلق نفذته "إكسبرتيز فرانس"، الوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي؛ (ج) المشروع الثاني لبرنامج الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي، بميزانية قدرها 4 ملايين يورو لعام 2021 و 6 ملايين يورو لعام 2022، وهو مشروع تنفذه أيضا وكالة "إكسبرتيز فرانس". وتتيح رئاسة فرنسا للندوة البحرية للمحيط الهندي، التي بدأت في حزيران/يونيه 2021 لولاية مدتها سنتان، فرصة لتسليط الضوء على إجراءات الاتحاد الأوروبي كجهة موفرة للأمن البحري في المنطقة، ولا سيما من خلال عملية أتلانتا. وفي البر، يساهم الاتحاد الأوروبي حاليا في جهود بناء القدرات التي تبذلها دول القرن الأفريقي، وذلك بغية التصدي للأسباب الجذرية للقرصنة والقضاء على شبكتها. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي بعثتين للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في الصومال، وتدعم بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال الحوكمة البحرية وبناء قدرات خفر السواحل والشرطة البحرية في الموانئ الصومالية الرئيسية وإنفاذ القانون البحري. وبدأت أحدث ولاية موكولة إلى البعثة في 1 كانون الثاني/يناير 2020 وستستمر حتى نهاية عام 2022. ولا تشارك فرنسا إلا في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وتنتشر فيها ستة أفراد. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أجرت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية استعراضا شاملا للبعثتين في الصومال للسياسة البحرية المشتركة للأمن والدفاع.

4 - انضمت الهند، في 27 تموز/يوليه 2022، إلى القوات البحرية المشتركة بصفة شريك ميداني، وذلك ابتغاء تعزيز الأمن البحري في المنطقة. وقد نُشرت سفينة هندية في إطار عمليات القوات البحرية المشتركة. وتقوم الهند، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2008، بدوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن. ومنذ ذلك الحين، تم نشر 100 سفينة هندية في خليج عدن والخليج الفارسي، منها 7 سفن منتشرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وقد نجحت الهند في مرافقة 3 440 سفينة تجارية وأكثر من 25 000 ملاح في إطار هذه العمليات.

5 - تقوم اليابان منذ عام 2009 بعمليات لمكافحة القرصنة دون انقطاع، وذلك بنشر مدمرات تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية التابعة لها (وعلى متنها ضباط من خفر السواحل) وطائرات دوريات من طراز P-3C في خليج عدن. وقدمت اليابان، تعزيزاً للاستقرار في الصومال، ما يقرب من 13 مليون دولار من المساعدات المالية لتحسين الحالة الإنسانية والأمنية في الصومال في السنة المالية 2021 (نيسان/أبريل 2021 حتى آذار/مارس 2022). وبغية تحسين قدرة الدول الساحلية القريبة من الصومال، تبادلَت اليابان وجيبوتي مذكرات في كانون الأول/ديسمبر 2021، منحت اليابان من خلالها ما يصل إلى 2,95 بليون ين ياباني لجيبوتي لبناء سفن خفر السواحل الخاصة بها ولصيانة أرصفة عائمة. وأرسل خفر السواحل الياباني في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2022، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، مسؤولين تابعين له إلى جيبوتي لبناء قدرات خفر السواحل فيها، كما عقد في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2021 ندوة إلكترونية لمسؤولي أجهزة إنفاذ القانون البحري في الدول الساحلية المحيطة بالصومال وخليج عدن. ونظمت المنظمة البحرية الدولية، بمساعدة مالية من حكومة اليابان، ندوات لمسؤولي الدول الساحلية العاملين في مجال الأمن البحري، ومنهم مشاركون من الصومال، وذلك في مركز جيبوتي الإقليمي للتدريب، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وآذار/مارس 2022 وحزيران/يونيه 2022.

6 - تحافظ كينيا على علاقاتها في إطار آليات الأمن الإقليمية والدولية التي تقوم بدور فعال في التصدي لتحديات الأمن البحري. وبقيادة كينيا لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بصفتها رئيساً له اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، استمر الحوار بشأن مكافحة القرصنة والتركيز عليها من قبل أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. وستُضفي الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع العالمي إلى إلغاء تصنيف قطاع النقل البحري منطقة المحيط الهندي "منطقة شديدة الخطورة" في كانون الثاني/يناير 2023، بعد أكثر من عقد من عمليات مكافحة القرصنة الفعالة للحد من التهديدات. وبقيادة كينيا أيضاً، أدى تحول التركيز من القرصنة إلى جرائم بحرية أخرى داخل فريق الاتصال إلى إعادة تنظيم الفريق وإعادة تركيز أولوياته للتعامل مع الأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب المحيط الهندي، القائمة والناشئة، وذلك بالحوار المستمر. وتواصل كينيا مشاركتها النشطة في تعديل جدة لمدونة جيبوتي للسلوك وترأس الفريق العامل المعني بتبادل المعلومات، الذي قاد عملية وضع خريطة طريق بشأن تبادل المعلومات ستقضي إلى تعاون 21 بلداً في غرب المحيط الهندي ابتغاء مكافحة الجرائم البحرية.

7 - أوقفت اللجنة الوطنية للأمن البحري في موريشيوس، آخذة في الحسبان تقليص المناطق الشديدة الخطورة من حيث القرصنة اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2021، تطبيق الممارسة المتمثلة في إركاب مغاوير من قوات خفر السواحل الوطنية على متن السفن المبحرة إلى أغاليغا في آذار/مارس 2022. وعلى الرغم من نقصان عدد حوادث القرصنة، تواصلت قوات خفر السواحل الوطنية تعزيز قدرتها على التدخل من خلال التدريب التوجيهي الأساسي على أحدث معدات تفتيش السفن وإجراء التدريبات مع البلدان الصديقة. وتقوم قوات خفر السواحل الوطنية، من خلال مركز تجميع المعلومات البحرية، في منطقة المحيط الهندي، والمركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية في مدغشقر برصد الوضع عن كثب، مع العمل مع جميع الشركاء لبناء القدرات وتدريب الأفراد.

8 - تتبع البرتغال نهجاً شاملاً إزاء مسائل الأمن البحري، وتحديدًا تلك المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في البحر. وتشارك السلطات البرتغالية في جهود كثيرة، في شتى مجالات الخبرة، لفهم وتقييم جذور هذه الشواغل وما ينجم عنها من تبعات كثيرة. واستمر التزام البرتغال الراسخ بالعمل الحالي لفريق الاتصال

المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، حيث تشارك موريشيوس في رئاسة المنتدى القانوني الافتراضي، منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي 27 كانون الثاني/يناير، شاركت البرتغال عبر الإنترنت في الجلسة العامة الرابعة والعشرين لفريق الاتصال، التي عقدت في نيروبي. وتشارك البرتغال بانتظام في بعثات وعمليات مكافحة القرصنة التي يقوم بها كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي قبالة سواحل الصومال، حيث ترصد أنشطة صيد الأسماك وتدعم سفن برنامج الأغذية العالمي. وتشمل هذه المشاركة قيادة القوات البحرية في المنطقة باستعمال الوسائل العسكرية الوطنية والطائرات العسكرية الوطنية واستخدام العديد من الأفراد العسكريين. وابتعثت عملية أتلانتا، في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أربعة وحدات عسكرية من البرتغال إلى روتا، بإسبانيا، ووحدتين أخريين إلى مركز الأمن البحري - القرن الأفريقي الكائن مقره في بريست، بفرنسا. واستلمت البرتغال، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، قيادة القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا. ومنذ عام 2019، يشارك الدرك البرتغالي، أي الحرس الوطني الجمهوري، مشاركة نشطة في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، التي يُبتغى منها دعم تطوير قدرات الأمن البحري الصومالي وقدرات الشرطة الصومالية بشكل أعم، وذلك في المجالات التالية: تعزيز وحدات الشرطة البحرية في الموانئ الصومالية الرئيسية الأربعة (مقديشو، وبربرة، وبوصاصو، وكيسمايو) وحولها، والمساهمة في تطوير مهام قوات خفر السواحل الصومالية، ومواصلة بذل جهود الدعوة لبيان أهمية الأمن البحري لتنمية الاقتصاد الأزرق. وتجدر الإشارة إلى أن الحرس الوطني الجمهوري يشارك، منذ نهاية عام 2021، في هذا الجهد من خلال نشر أفراد عسكريين في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، التي تتمثل ولايتها في المساهمة في إنشاء وتعزيز قدرات إنفاذ القانون البحري في هذا البلد، لا سيما من خلال تدريب عناصر من قوات الأمن التابعة له.

9 - تلتزم جمهورية كوريا منذ عام 2009 بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن من أجل إبقاء طرق التجارة العالمية الحاسمة مفتوحة؛ وقد دأبت السفن الحربية التابعة لبحرية جمهورية كوريا على مرافقة قوافل السفن وتسيير دوريات قبالة سواحل الصومال. وقدمت جمهورية كوريا أيضا قطعاً بحرية إلى فرقة العمل المشتركة 151 التابعة للقوات البحرية المشتركة العاملة في المحيط الهندي. ومن أجل منع الأضرار التي تلحق السفن في الرحلات الدولية من جراء القرصنة، قامت جمهورية كوريا بما يلي: سن قانون محلي وإدارة السفن التي تبحر في المنطقة الشديدة الخطورة منذ عام 2017؛ ووضع تدابير شاملة تتضمن تفاصيل بشأن دور الحكومة في منع الأضرار التي تلحق السفن من جراء القرصنة، ومبادئ توجيهية للتصدي للقرصنة، وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالقرصنة، والتعاون الدولي؛ ووضع معايير للموافقة والإدارة لشركة الأمن البحري الخاصة ومستويات الأهلية لأفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بموجب عقود خاصة، وذلك ابتغاء تقديم خدمات آمنة وموثوقة؛ ووضع معايير المرفق المتعلقة بإنشاء حصن في كل سفينة تبحر في المناطق الشديدة الخطورة وإلزام جميع تلك السفن بأن تنشئ مرفق حصن في كل واحدة منها.

10 - يواصل الاتحاد الروسي أنشطته لضمان أمن الملاحة البحرية الروسية، ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في منطقة القرن الأفريقي، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة القرصنة. ومنذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم نشر فرقة سفن تابعة لبحرية الاتحاد الروسي في خليج عدن لحماية النقل البحري التجاري من هجمات القراصنة. وقد اضطلع كل من الوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري ودائرة الأمن البحري الممولة من الدولة بالأنشطة التالية: رصد الحالة فيما يتعلق بالقرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر،

بما في ذلك قبالة سواحل الصومال؛ وتعميم توصيات القوات البحرية الروسية والوكالة الاتحادية للنقل البحري والنهري والمنظمة البحرية الدولية، على الشركات الروسية، بما في ذلك التوصيات الواردة في الإصدار الخامس لمنشور *أفضل ممارسات الإدارة*، في سياق مكافحة القرصنة في المنطقة؛ وإجراء مشاورات مع شركات النقل البحري الأجنبية وربابنة السفن بشأن تشكيلة القوافل الروسية؛ والتبادل المنتظم للمعلومات مع السفن المسجلة كسفن تحمل العلم الروسي التي تعبر خليج عدن بشأن ظروف الملاحة الحالية في المنطقة الشديدة الخطورة؛ والبقاء على اتصال مستمر مع مراكز المعلومات الرئيسية المتعلقة بمكافحة القرصنة بشأن طائفة عريضة من المسائل.

11 - تتعاون سيشيل تعاوناً وثيقاً مع الشركاء الإقليميين والدوليين لدعم الجهود الدولية الرامية إلى قمع خطر القرصنة وغيرها من أشكال الأنشطة البحرية غير المشروعة في منطقة غرب المحيط الهندي. ونتيجة لذلك، تسهم سيشيل إسهاماً كبيراً في هيكل الأمن البحري في المنطقة برصد العتاد والأفراد لعمليات مكافحة القرصنة وتدابير الأمن البحري. وتستمر قوات خفر السواحل في سيشيل في المشاركة النشطة في التدريبات العملية المتعددة الجنسيات للحفاظ على الجاهزية العملية وتحسين القدرات وتعزيز التنسيق بين مختلف القوات الإقليمية والدولية. وقد ساهم التوقيع على الاتفاقات الإقليمية بشأن تبادل المعلومات البحرية والإجراءات المنسقة في البحر، التي صيغت في نيسان/أبريل 2018 في إطار البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي، في تعزيز الأمن البحري في المنطقة. وتواصل سيشيل الوفاء بالتزاماتها بصفتها مضيفاً للمركز الإقليمي لتنسيق العمليات، الذي أنشئ في إطار البرنامج الإقليمي للأمن البحري الممول من الاتحاد الأوروبي، وذلك في تموز/يوليه 2019. ويشجع المركز الإقليمي لتنسيق العمليات، بالعمل جنباً إلى جنب مع المركز الشقيق، المركز الإقليمي لتجميع المعلومات البحرية، زيادة التنسيق العملي، كما يعزز الأمن البحري. وبالإضافة إلى ذلك، يبذل برنامج الأمن البحري، من خلال مبادراته المختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي، جهوداً لا تقدر قيمتها بثمن في تعزيز نظم مكافحة غسل الأموال داخل منطقة غرب المحيط الهندي. وفي الاجتماع الافتتاحي للفريق التوجيهي للتخطيط الاستراتيجي، الذي عقد في 11 شباط/فبراير 2021، عين المشاركون في الفريق التوجيهي سيشيل رئيسة للفريق. وبهذه الصفة، تشرف سيشيل على عمل الفريق التوجيهي المتعلق بالتصدي للأنشطة البحرية غير المشروعة داخل المنطقة وتوجيهه، وذلك من خلال تنشيط عمله؛ والتأكيد على المجالات الرئيسية، مثل إدارة الموارد، لدعم أنشطة فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال؛ وتعزيز أوجه التآزر بين المنظمات والبرامج والآليات ذات الصلة؛ واعتماد نهج منسق وكلي للتصدي لساكن الأنشطة البحرية غير المشروعة (مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالأشخاص، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والإرهاب، وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة) في أعالي البحار التي يمكن أن تسهم في عدم استقرار المنطقة وظهور القرصنة فيها من جديد. وقد توج العمل الذي اضطلع به الفريق التوجيهي باتخاذ فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال قراراً بتغيير تسميته للدلالة على ولايته التي صارت أوسع نطاقاً، والتي تُوجّه نحو هيكل شامل للأمن البحري ونحو نهج تُراعى فيه الطبيعة المعقدة للتهديدات الأمنية البحرية الحالية والروابط المحتملة مع القرصنة ويعالج الجوانب المالية مثل غسل الأموال. وترتبط التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال بالجرائم البحرية عبر الوطنية، ولا تزال سيشيل تشعر بالقلق لأن هذه الأنشطة تظل منتشرة. ومن ثم، فإن الصكوك المخصصة لمكافحة القرصنة أو الصكوك العابرة للحدود التي تُدمج ضمن منظومات التشريع المحلية هي أدوات أساسية لمعالجة مسألة غسل الأموال التي تُيسّر بارتكاب الجرائم البحرية. وفي هذا الصدد، تعمل سلطات سيشيل بهمة منذ عام 2018 على

إدخال إصلاحات على الإطار القانوني والتنظيمي لمعالجة أوجه القصور المحددة في إطار سيشيل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

11 - تلتزم جمهورية كوريا منذ عام 2009 بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن من أجل إبقاء طرق التجارة العالمية الحاسمة مفتوحة؛ وقد دأبت السفن الحربية التابعة لبحرية جمهورية كوريا على مرافقة قوافل السفن وتسيير دوريات قبالة سواحل الصومال. وقدمت جمهورية كوريا أيضا قطعات بحرية إلى فرقة العمل المشتركة 151 التابعة للقوات البحرية المشتركة العاملة في المحيط الهندي. ومن أجل منع الأضرار التي تلحق السفن في الرحلات الدولية من جراء القرصنة، قامت جمهورية كوريا بما يلي: سن قانون محلي وإدارة السفن التي تبحر في المنطقة الشديدة الخطورة منذ عام 2017؛ ووضع تدابير شاملة تتضمن تفاصيل بشأن دور الحكومة في منع الأضرار التي تلحق السفن من جراء القرصنة، ومبادئ توجيهية للتصدي للقرصنة، وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالقرصنة، والتعاون الدولي؛ ووضع معايير للموافقة والإدارة لشركة الأمن البحري الخاصة ومستويات الأهلية لأفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بموجب عقود خاصة، وذلك ابتغاء تقديم خدمات آمنة وموثوقة؛ ووضع معايير المرفق المتعلقة بإنشاء حصن في كل سفينة تبحر في المناطق الشديدة الخطورة وإلزام جميع تلك السفن بأن تنشئ مرفق حصن في كل واحدة منها.

12 - تظل إسبانيا، منذ إنشاء القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا في عام 2008، المساهم الرئيسي في جهود مكافحة القرصنة وتحافظ على وجود قوي ودائم في هياكل عملية أتلانتا. وأصبحت إسبانيا واحدة من الركائز الرئيسية للعملية عندما نُقل مقر عملياتها من نورثود (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) إلى قاعدة روتا البحرية في جنوب إسبانيا، في 29 آذار/مارس 2019. وبينما تحتفظ إسبانيا بقيادة العملية على المستوى الاستراتيجي، فإنها تتناوب مع إيطاليا في القيادة التعبوية للعملية على متن إحدى سفن قيادة الأسطول الإسباني، وهي سفينة مجهزة بقدرات أمنية بحرية. وتعتمد هذه الوحدة البحرية أيضا على وحدة عمليات خاصة إسبانية وفريق عمليات أمنية على متن السفينة. وإلى جانب الوحدة البحرية، تساهم إسبانيا في العملية بهيكل عسكري دائم في مقر العملية في روتا مكون حاليا من 13 فردا من مختلف الجيوش الإسبانية، ومستشار سياسي واحد من وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون. ولدى إسبانيا أيضا مفرزة عمليات جوية تعبوية ملحقة بالعملية بشكل دائم، حيث تؤدي مهام المراقبة الجوية لمنطقة العمليات؛ وتتمركز مفرزة أوريون في جيبوتي. وتكمل هذه المفرزة الجوية بوحدتين جويتين محملتين على ظهر السفن تَضَمَّان طائرات بأجنحة ثابتة ودوارة، على التوالي، مما يسمح بمراقبة شاملة لمنطقة العمليات الواسعة. وتشارك إسبانيا أيضا في عنصر الدعم في عملية أتلانتا، المتمركز في جيبوتي، حيث تقدم قسماً من موظفيه. وتدعم إسبانيا دعماً تاماً النهج المتكامل للاتحاد الأوروبي في الصومال وتظهر التزامها من خلال مشاركتها في البعثتين الشقيقتين التابعتين للاتحاد الأوروبي في الصومال، بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، ومن خلال حضورها القوي فيهما، حيث تقدم 7 أفراد للبعثة الأولى و 24 فردا للبعثة الثانية. وتبرز المشاركة في أدوات بناء القدرات هاته مدى ما تبذله إسبانيا من جهود وما تبديه من التزام فيما يتعلق بالهدف النهائي المتمثل في إنشاء هيكل أممي إقليمي دائم تتولى تشغيله قرارات بلدان المنطقة نفسها. وفي هذا السياق، تتخبط إسبانيا أيضا في القوات البحرية المشتركة، حيث توفر وحدة للتنسيق الجوي متمركزة في البحرين.

13 - تساهم السويد، منذ عام 2009، بخمس سفن بحرية في القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي - عملية أتلانتا في خليج عدن، قبالة سواحل الصومال. وتقوم السويد أيضا، في إطار مشاركتها في بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، بدور مهم في تطوير قوات خفر سواحل "صوماليلاند"، من خلال وهبها إياها زوارق خفر سواحل وإتاحتها دورات التدريب البحري التي أجريت في الأعوام 2018 و 2019 و 2021، وكذلك من خلال انتداب الأفراد.

14 - تركيا عضو في فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال منذ إنشائه في عام 2009 وتقوم بدور نشط في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتشارك تركيا في فرقة العمل المشتركة 151 التابعة للقوات البحرية المشتركة منذ عام 2009 من خلال نشر سفن قواتها البحرية وانتداب الأفراد إلى مقر القوات البحرية المشتركة في البحرين بغرض مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقد تولت تركيا قيادة فرقة العمل المشتركة 151 ست مرات. وعلاوة على ذلك، تقدم تركيا أيضا برامج تدريبية لأفراد القوات البحرية وقوات خفر السواحل الصومالية في إطار اتفاقات التعاون الثنائي بهدف تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني لمكافحة القرصنة والأنشطة البحرية غير المشروعة قبالة سواحل الصومال.

خريطة حوادث القرصنة، 2017-2022

